العلوم الاجتماعية بين البرامج التكوينية وحاجات المجتمع – علم النفس نموذجا-

أ/ عبد الرحيم لينده

جامعة سيدي بلعباس ـ الجزائر

abpsy@yahoo.fr

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2018/07/07	2018/07/22	2018/11/15

الملخص:

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التي تخدم المجتمع من خلال توفير الكثير من التخصصات التي تسعى لتحقيق أهداف معرفية واجتماعية واقتصادية، والعلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة يجب أن تكون علاقة تكاملية تفاعلية وتبادلية، ويعتبر مجال العلوم الاجتماعية من أهم المجالات التي تسعى الجامعة لتطويره نظرا لأهميته في خدمة المجتمع ومن بين تخصصاته نجد علم النفس الذي يشهد اليوم إقبالا من طرف الطلبة وأفراد المجتمع، ولكن السؤال هو هل يغطي علم النفس اليوم احتياجات المجتمع الحقيقية؟ وهل هو يقدم المساعدة المنتظرة فعلا؟

ففي حين نجد الدول المتقدمة قد وسعت من هذا التخصص ليشمل كل مجال قد يتواجد فيه بشر سواء للعلاج أو الوقاية وحتى لبناء أفراد أسوياء فاعلين في المجتمع وترقيتهم، نجد أننا مازلنا نحصر علم النفس ميدانيا بين التشخيص والعلاج بينما الظاهرة النفسية تتغير وتفرز كل يوم مشاكل جديدة تستدعي البحث على مستوى الجامعة من جهة وباقي المؤسسات من جهة أخرى وهذا

الأمر لا ينجح بدون تنسيق بين الباحثين في الجامعة والعاملين في الميدان، وهذا من خلال إعداد برامج وخطط حتى نستفيد من الميدان في تكوين الطلبة والباحثين كما نستفيد من نتائج البحوث العلمية من خلال تطبيقها على أرض الواقع لإحداث تغييرات إيجابية في المجال النفسي بصفة خاصة وفي المجال الاجتماعي بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية:

الجامعة ؛ علم النفس ؛ حاجات المجتمع ؛ البرامج التكوينية.

Abstract:

The university is one of the main institutions that serve society; by the layout of a large number of disciplines. The field of social sciences is one of the main areas the university wants to develop; because of its importance in the service of society, among its specialties we find psychology; which now assisted by university students and members of the society. The question is: does psychology today cover the needs of the society?

While the developed countries have expanded the psychology in every field related to human beings, either for a treatment or for the prevention of psychic diseases, and even to prepare straight people, active and developed. we are always limited in the scope of diagnosis and therapy. As the psychological phenomenon changes every day and causes new problems; which forces us to do research at and outside the university. this requires coordination between university researchers and specialists in the field, through the development of programs and plans to benefit from the field for training students of researchers, and apply the scientific results to have positive changes in the psychosocial field, and the social field in general.

Key words:

University; psychology; the needs of society; training programs.

تمهيد:

تعتبر الجامعة مؤسسة أساسية يعتمد عليها المجتمع للنهوض بكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وتحتل مكانة مميزة في كل المجتمعات تنبع من أهميتها وأدوارها وخدمتها للمجتمع الذي تنتمي إليه، إذ أصبحت الجامعات ومراكز البحث اليوم مركز اهتمام الدول المتقدمة فهي تكون الثروة البشرية التي تساهم في بناء المجتمع من جهة، كما تعمل على البحث عن حلول للانشغالات والمشاكل التي تطرحها مؤسسات المجتمع المختلفة وإيجاد آليات لتطويرها وتنميتها حتى تكون هي بدورها لبنة أساسية لبناء المجتمع، وقد أصبحت الجامعة الجزائرية اليوم تزخر بالكثير من التخصصات وهي بذلك تحاكي جامعات عالمية، فقد شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة في إطار العملية التنموية التي مست الكثير من القطاعات الحساسة في المجتمع.

1- أهداف التكوين الجامعي:

يصبو التكوين في الجامعة إلى تحقيق الكثير من الأهداف يمكن تلخيصها في ثلاث مجموعات هي كالتالي:

1- **أهداف معرفية:** تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطويرا وانتشارا.

2- **أهداف اجتماعية:** يمكن أن تساعد على استقرار وتماسك المجتمع وتجاوز ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.

3- **أهداف اقتصادية:** تعمل الجامعة على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من قوى بشرية وما يحتاج إليه من خبرات لتجاوز المشكلات الاقتصادية وتنمية المهارات والقيم الاقتصادية.[1]

ويفترض أن الجامعة ليست نسقا مغلقا يعمل لدعم نفسه أو لحفظ العلم فقط بل أن دورها أعمق وأشمل من هذا فهي ذات علاقة وطيدة بالمجتمع الذي تنتمي إليه من خلال تحقيق الأهداف المسطرة لها فهي تحفظ العلم وتطوره كما تعمل على نشر المعلومات والحقائق ونتائج البحوث والتجارب حتى يستفيد منها المجتمع، كما تهتم بدفع عجلة التنمية في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

2- وظائف التكوين الجامعي:

لعل أبرز وظائف التكوين الجامعي العالي التي أشار إليها المؤتمر القومي للتعليم العالي هو تطوير واستحداث ونشر المعارف والقيام بالبحوث والدراسات لصالح المجتمع من أجل المساعدة على عملية التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في إطار البحث العلمي الموجه لخدمة المجتمع فهناك حاجة ماسة لتجديد البحث والنهوض به نظرا لما أصبحت تعاني منه المجتمعات اليوم من تعقيدات وتغييرات.[2]

إضافة إلى التكوين الذي توفره الجامعة نجد أن البحث العلمي من أولويات الجامعة، وفي الجزائر نجد الجامعة هي المكان الأنسب للبحوث التي يقوم بها المتخصصون وطلبة الدراسات العليا ، كما أن الدراسات العليا في الجزائر تتضمن دراسة مقررات إضافة إلى إجراء بحوث علمية ورسائل وأطروحات ماجستير ودكتوراه، فالجامعة مؤسسة علمية توفر التعليم الجامعي وتنهض بالبحث العلمي وخدمة المجتمع لتحقيق مطالب التنمية.[3]

ومما لاشك فيه أن تقدم المجتمعات يمكن قياسه بقدرتها على التحكم في البحث العلمي حيث نرى الدول المتقدمة وهي تخصص أموالا طائلة للاستثمار في مجال البحث لإدراكها لمدى الفائدة التي ستعود عليها تماشيا مع تحدياتها التنموية، فالبحث العلمي ليس نشاطا كماليا ولكنه يجب أن يعطى

الأولوية في المشاريع التنموية خاصة وأنه يساعدنا في توسيع الدائرة المعرفية والتعرف على حقيقة الظواهر من خلال عملية هادفة وخطة مدروسة تبدأ من المعطيات المتعلقة بالمشكلة وخلفياتها النظرية والتطبيقية، ثم معالجة الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث من خلال تحليل المعطيات والأفكار لنخرج في نهاية العملية بمجموعة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات.(4)

كما أن المؤسسات المختلفة تلجأ إلى الجامعة للاستفادة من الإطارات التي تعدها من جهة ومن جهة أخرى تستشيرها وتستعين بها لتغيير قوانينها أو لابتكار طرق وأساليب جديدة للعمل أو لتصحيح الأساليب القديمة أو لحل المشكلات، كما تحاول المؤسسات توطيد العلاقة العلمية مع الجامعات ومؤسسات البحث من خلال التكوين المستمر لإطاراتها وعمالها على حد سواء من أجل تطوير استراتيجيات العمل وتأهيل العمال، فالعلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة يجب أن تكون علاقة تكاملية تبادلية وتفاعلية.

3- التكوين في العلوم الاجتماعية:

والتكوين الجامعي في الجزائر اليوم قد وصل إلى نسبة معتبرة من تغطيته للعلوم شأنها شأن الكثير من الجامعات العالمية التي تهتم بخلق تخصصات جديدة سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية، وقد أدركت المجتمعات أن العلوم الاجتماعية بدورها تعتبر أداة لمساعدة المجتمع من أجل تجاوز مشاكله وانشغالاته من ناحية ومن ناحية أخرى الاهتمام بتنميته الفكرية والثقافية والنفسية ومرافقة أفراده في التكيف مع التحولات المعاصرة مع المحافظة على جوهرهم وهويتهم، ويعتبر مجال العلوم الاجتماعية واحدا من المجالات التي أولتها الدولة الكثير من الاهتمام خاصة في السنوات الأخيرة نظرا لتنامي دورها وأهميتها في خدمة المجتمع من عديد النواحي النفسية منها

والاجتماعية، إضافة إلى النسب المتزايدة من المشكلات والأمراض النفسية والاجتماعية وظهور أشكال جديدة لبعض الظواهر المستجدة والغريبة على مجتمعاتنا التي لم تعهدها كالتطرف والجريمة والانحراف وهذا المستوى من تزعزع معالم الهوية.

كما أن المشكلات الاجتماعية المتعددة الناتجة عن البطالة والفقر والتفاوت الاجتماعي ومشكل السكن ... وغيرها تجد حلولا معقولة في إطار الدراسات العلمية المتخصصة المنبثقة من مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث، وقد يتم الوصول في مدة وجيزة إلى حلول لتلك المشكلات وتحقيق تماسك اجتماعي وتعاون إيجابي.(5)

4- التكوين في علم النفس:

نلاحظ أن التكوين في علم النفس ليس بالجديد على المجتمع بل أن هذا التخصص قد استطاع اليوم أن يتجاوز الكثير من الصعوبات وأن يصحح الكثير من الأفكار التي كان يحملها أغلب أفراد المجتمع الجزائري، ولا نكاد اليوم نجد شخصا احتك بأخصائي نفسي إلا وطلب استشارة أو مساعدة أو توجيه وحتى الجامعات تشهد إقبالا كبيرا على هذا التخصص، ولكن ما نتساءل عنه اليوم هل هذا التخصص يغطي فعليا احتياجات المجتمع؟ وهل التكوين في هذا التخصص يفسر ويعالج ويهتم بما يشكو منه المجتمع فعلا؟ لأن علم النفس في الواقع لا يكتفي فقط بالفهم والتحليل والتفسير بل يتعدى ذلك إلى المساعدة والتغيير، غير أن ما يلاحظ على هذا التخصص تشعب ميادينه وتعقد الظاهرة النفسية في حد ذاتها هي من أهم الصعوبات التي قد يجدها الدارس، إضافة إلى تعدد المدارس والاتجاهات التي تفسر الظاهرة النفسية.

4-1- مفهوم علم النفس:

اختلف علماء النفس في ضبط التعريفات الخاصة بعلم النفس واستمروا لوقت طويل يبحثون عن تعريفات دقيقة وشاملة فهناك من يعرفه على أنه الدراسة العلمية للسلوك أما هب فيعرفه على أنه علم دراسة الأنماط المعقدة من التنظيم السلوكي، ويعرفه موللر على انه علم تحليل الشعور، ويشير عبد العزيز القوصي إلى أن «علم النفس يدرس السلوك بوجه عام من حيث الناحية العقلية شعورية كانت أو لاشعورية»، أما يوسف مراد فيرى أن«علم النفس هو العلم الذي يدرس الإنسان من حيث هو كائن حي يرغب ويحس ويدرك وينفعل ويتذكر ويتعلم ويتخيل ويفكر ويعبر ويريد ويفعل، وهو في كل ذلك يتأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه ويستعين به ولكنه قادر على أن يتخذه مادة لتفكيره وأن يؤثر فيه»[6]

وما يلاحظ هو اختلاف العلماء في تحديد تعريف دقيق لعلم النفس الذي يرجع لتعقد مادته وتعدد مجالاته وفروعه وتخصصاته فنجد كل عالم يركز في تعريفه على الزاوية التي اختبرها وركز عليها ، فالظاهرة النفسية جد معقدة ومركبة في حد ذاتها وفي علاقاتها وتفاعلاتها مع ما يحيط بها، لذلك اهتم علم النفس بوضع تخصصات وميادين حتى تكون الدراسات ذات فاعلية أكبر وبالتقاء نتائجها تقدم خدمة أكبر للمجتمع.

4-2- مواضيع علم النفس:

يهتم علم النفس بالمواضيع النفسية والتربوية التي يعتبر البحث فيها مثل باقي البحوث العلمية الأخرى ونجد أنه يستهدف دراسة الظواهر النفسية والتربوية من أجل التعرف عليها من خلال وصفها وتفسيرها والتنبؤ بها، وإزالة الغموض الذي يشوبها والكشف عن العلاقة بين الظاهرة المراد دراستها والمتغيرات المرتبطة بها إضافة إلى التنبؤ باتجاهاتها وأشكالها

وخصائصها، كما يسعى البحث النفسي والتربوي أيضا إلى تحديد أوجه الاختلاف والفروق في سلوك الأفراد أو في تأثير ثبات الأشياء على السلوك كما يقوم أيضا بتصنيف الأبعاد المدروسة، ومن خلال هذا النوع من البحوث تسعى المجتمعات المعاصرة إلى تحقيق الفعالية والأمن والرفاهية وكل ما يتصل بتغيير وتحسين حياة الأفراد وضمان مستقبلهم، خاصة وأن سر نجاح الأمم على مر العصور يكمن في الإنسان في حد ذاته وقدرته على العطاء والإبداع فهو العامل المحوري في العملية التنموية، ولهذا يأتي البحث النفسي والتربوي ليساعد على فهم أوسع ومعمق للظواهر النفسية والتربوية ومحاولة التعرف على العوامل التي تشكلها وتوجهها.(7)

كما نجد أن علم النفس في الدول المتقدمة لم يعد ذلك العلم الذي يبحث في الحالات المرضية وكيفية علاجها بل أصبح يركز أكثر على الوقاية من جهة وعلى بناء أفراد أسوياء وفاعلين في المجتمع، فأوجدت هذه المجتمعات الكثير من التخصصات التي تخدم الاتجاهات الجديدة في علم النفس، حيث تعمل على ترقية الفرد من إنسان عادي إلى فرد فعال يستغل قدراته وينفع مجتمعه إلى أقصى ما قد تسمح به إمكانياته وقدراته.

أما دول العالم الثالث فمازالت تنظر إلى علم النفس بين الاضطراب والعلاج ولا تكاد تسمع أو تقرأ كلمة عن علم النفس إلى وجدتها مقترنة بأزمة أو ظاهرة نفسية أو اجتماعية سلبية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد أفرز التطور التكنولوجي وما فرضه من تغيير في منظومة القيم وفي معالم هوية المجتمع الجزائري ظواهر نفسية واجتماعية لا يمكن استيراد حلولها من الخارج أو من خلال ما يطلع عليه الباحثون والأخصائيون من مراجع عربية أو أجنبية، هذه الظواهر النفسية الجديدة التي لم يكن يتعامل معها علم النفس جعلت من الضروري إيجاد تخصصات جديدة في علم النفس لاحتوائها.

وهناك تأكيد على أن علم النفس لا يقتصر فقط على قراءة الكتب والمراجع ونتائج البحوث ولكنه مجال نشيط يتعلق بكل ما يقوم به الناس وكيف يعيشون حياتهم ويؤدون عملهم ويتصرفون في مختلف نشاطاتهم اليومية، ولهذا لا يمكن لعلم النفس أن ينطلق من مجموعة جامدة من الخطوات المنطقية التي قد تصل به إلى مجموعة من النتائج التي تقبل على علاتها، ولكن يجب ملاحظة الظاهرة كما هي وكما تحدث على أرض الواقع.

فالدراسات النفسية ليست مجرد الخروج بتقارير تثبت أو تنقي ظاهرة أو تبحث في أسبابها أو نتائجها وإنما لها أهداف عامة تسعى لتحقيقها وهي كالتالي:

أ- **فهم السلوك:** يهدف علم النفس إلى فهم المبادئ العامة والقوانين التي تفسر السلوك الإنساني وطبيعته مما يساعدنا على إدراك العلاقة بين الظاهرة وأسباب حدوثها، وكلما تم تحديد العلاقة بين الظاهرة وأكبر عدد من العوامل التي تؤدي إلى حدوثها زاد فهم الظاهرة موضوع الدراسة وفهم طبيعتها وظروف حدوثها من أجل فهم أعمق للأحداث والتوصل إلى القوانين التي تفسرها.

ب- **التنبؤ بإمكانية حدوث السلوك:**والتنبؤ هو توقع حدوث الظاهرة كلما توفرت العوامل المؤدية إليها وهو ما يساهم في إمكانية الحكم على درجة فهم الموضوع المقصود بالدراسة، فإذا كان الفهم صحيحا يصح ما توقعناه وتنبأنا به أما إذا كان الفهم غير صحيح فإن ذلك يؤدي إلى عدم إدراك العلاقة القائمة بين الظاهرة وبعض المتغيرات التي تسهم في حدوثها مما يؤدي بدوره إلى عدم صحة التنبؤ.

ت- **ضبط السلوك والسيطرة عليه:** بعد أن تتم دراسة أسباب الظاهرة ودوافعها يمكن التوصية بالأشياء التي يمكن القيام بها للحد من الظواهر التي نرغب في الحد منها والسيطرة عليها. (8)

5- علم النفس والبرامج التكوينية:

بما أن علم النفس قد أصبح ميدانا مهنيا واسعا جدا استدعى تطوير برامج تكوينية تحوي أساليب التشخيص وأساليب بناء خطط علاجية تستند إلى المعارف الحديثة وعلى أن يكون المنطلق من منظور تكاملي ، ونحن اليوم في ظل الظروف الراهنة بحاجة لصياغة نموذج تكويني يستجيب لمتطلبات المجتمع بالأخذ بعين الاعتبار المقاييس المدرسة والتدريب على استخدام الأدوات مع الاستعانة بالتربصات التي تتضمن التوضيحات اللازمة.(9)

لذلك أصبح من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى إعادة النظر في هذه المادة العلمية وفي تخصصاتها المختلفة وإعادة صياغة مواد تكوينها لمطابقتها أكثر مع الواقع من خلال خروج الطلبة والأساتذة والباحثين إلى أرض الميدان والعمل جنبا لجنب مع المتخصصين فيه للإفادة والاستفادة، فالظاهرة النفسية والاجتماعية لا يمكن بأي حال من الأحوال تشريحها في مخبر أو شرحها من خلال عناصر على السبورة، فيبذل الطالب والدارس جهدا كبيرا من أجل تخيل المواقف واستنتاج ردود الأفعال، والعينات الحقيقية تحيط بنا في المجتمع بل وهي متوفرة في كل مكان يكفي توجيه البحوث والدراسات للميدان كل حسب تخصصه، من أجل الاحتكاك والملاحظة المباشرة للظواهر التي تستدعي البحث في المدارس والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية والشارع...هذا من جهة الجامعة ومراكز البحث.

من الجهة الأخرى نجد المؤسسات التي تقوم بتوظيف الأخصائيين في علم النفس، هذا الأخصائي الذي تخرج من الجامعة وهو لم يحتك كثيرا بالميدان سيجد صعوبة في السنوات الأولى للعمل فيضيع الكثير من الجهد والوقت للفهم والاستيعاب والتفسير لينتقل إلى المساعدة والتأهيل، ليجد نفسه بعد ذلك في روتين يومي يجعل مردوديته تتناقص يوما بعد يوم، فكما هو الحال في كثير من الدول التي تقوم فيها المؤسسات بصورة دورية من خلال إيجاد فرص للتكوين لإطاراتها داخل أسوار الجامعة أو في مؤسسات أخرى في نفس نشاطاتها في إطار تبادل الخبرات والتجارب، وهذا لتنمية الإطارات وتكوينها مع مستجدات العلوم، كما نجد أن البحث العلمي يعتبر جزءا لا يتجزأ من المؤسسات فنجد أخصائيين وطلبة دراسات عليا يعملون في إطار المؤسسة حيث تقوم بدعمهم وتسهيل البحث لهم ماديا ومعنويا وتشجعهم من خلال تقييم نتائج بحوثهم ومحاولة الاستفادة منها في إطار المؤسسة.

وفي الواقع توجد الكثير من الفراغات ولا نستطيع أن نقول عزلة المؤسسة الجامعية عن مؤسسات المجتمع لأن القوانين والاتفاقيات موجودة ولكن العمل الميداني لم يرق لذلك المستوى الذي يسمح بسير عجلة البحث، فمازلنا نسجل صعوبة دخول الطلبة والباحثين إلى كثير من المؤسسات التي تحيط نفسها بقوانين تجعل التعامل مع الحالات فيها شبه مستحيل، أما المؤسسات التي تفتح أبوابها للطلبة تجدها في أغلب الحالات تعجز عن توفير مؤطرين، هذه النقاط يجب إعادة النظر فيها وصياغتها من جديد في المنظومة التكوينية الخاصة بعلم النفس من أجل إعداد أفراد قادرين على التعامل مع الواقع الحقيقي ولا يكتفون بمجموعة المعارف والمعلومات إذا تم فهمها بالشكل المرجو يصعب التعامل معها في الواقع.

وبما أن علم النفس مادة تحتاج للخروج للميدان ولا تكتفي بالمحاضرات والتطبيقات، فبهذه الطريقة نستطيع القول أنها لا تخدم المجتمع بالشكل المطلوب ولا تلبي كل احتياجاته المأمولة والمتزايدة، فينبغي إيجاد فضاءات في المؤسسات يتواجد فيها الطلبة والأساتذة على حد سواء من أجل الفهم والتفسير ومن أجل أخذ عينات بحثية من المجتمع الحقيقي ودراستها من خلال مشاريع بحث ومواضيع للدراسات العليا وبحوث أكاديمية تؤطرها الجامعة والمؤسسة بالتعاون والتنسيق، هذا يعطي فرصة للتعامل مع النتائج ومحاولة اختبارها على أرض الواقع من أجل التعديل والتنقيح وحل المشكلات والنهوض بالأفراد والمؤسسات في المجال النفسي، ومن ثم نقول قد تم تفعيل عجلة البحث التي ستطور كل من الجامعة والمؤسسات في المجتمع.

6- تفعيل دور التكوين في علم النفس:

من خلال ما سبق عرضه نرى أن الوقت قد حان وناقوس الخطر يدق في المجتمع يسمعه الجميع لذلك ينبغي على كل الأطراف الفاعلة أن تتخذ الوضعية المناسبة لمواجهة الأزمات النفسية والاجتماعية والأخلاقية التي تعصف بالمجتمع من خلال جملة اقتراحات نعرضها كالتالي:

- يجب أن تسعى جهود التكوين في علم النفس للاستجابة لمتطلبات المجتمع وما يحتاجه فعلا من مساعدات وهذا من خلال التركيز على التخصصات التي تخدمه وخلق تخصصات جديدة إذا استدعى الأمر لخدمة قطاعات معينة.
- إشراك الجامعة في قضايا المجتمع المعاصرة وما يستجد فيه من ظواهر نفسية واجتماعية مع التعاون والتنسيق بين الجامعة والهيأة المعنية بذلك.

- إخراج نتائج البحوث العلمية إلى أرض الواقع من خلال تطبيقها في المؤسسات والبحث في نتائجها من أجل التطوير والتنمية أكثر.
- إنشاء لجان متابعة تتكون من الباحثين والمتخصصين بين الجامعة ومختلف المؤسسات لتسهيل التنسيق والتعاون من أجل تسهيل تكوين الطلبة الميداني وتعزيز التكوين المتواصل الدوري للأخصائيين.
- اعتماد مخابر علمية في علم النفس بالشراكة مع المؤسسات في القطاعات المختلفة حتى يسهل تعامل الطلبة والباحثين مع الظواهر في الواقع من خلال الدراسات الميدانية مع مرافقة للأساتذة من داخل الجامعة في المؤسسة المعنية.
- أخذ نتائج البحوث العلمية بعين الاعتبار والتعامل معها بمحمل من الجد قد يعمل على دفع عجلة البحث العلمي والنهوض به.
- فتح المحاضرات والملتقيات والأيام الدراسية في الجامعة للحضور العام من خارج الجامعة حتى تعم الفائدة وتخرج النتائج والتوصيات للمجتمع.

الخلاصة:

ما يمكن استنتاجه في الأخير أن على الهيئات المنظمة إعادة النظر في القوانين التي تنظم التكوين الجامعي من خلال إعداد خطط وبرامج متكاملة بين قطاعات المجتمع تعمل على الاستفادة من البحوث العلمية ونقل النتائج إلى خارج أسوار الجامعة ومساعدة المؤسسات لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة، ثم العمل على دراسة تطبيق هذه النتائج على أرض الميدان من أجل التعديل والتنقيح والتصحيح، وإذا أردنا إحداث تغييرات إيجابية في المجال النفسي خاصة والاجتماعي بصفة عامة توجب إعادة النظر في مادة علم النفس ومجالاتها والعمل على إيجاد تخصصات تخدم احتياجات المجتمع، وهذا حتى

تصبح نتائج التكوين الجامعي والبحوث الأكاديمية في العلوم الاجتماعية عامة- وعلم النفس بصفة خاصة- أكثر فائدة وإسهاما في تنمية وترقية المجتمع.

المراجع:

1- طارق عبد الرؤوف عامر(2011)، **الجامعة وخدمة المجتمع توجهات عالمية معاصرة**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع(القاهرة)، الطبعة الأولى، ص19.

2- طارق عبد الرؤوف عامر، المرجع السابق، ص41.

3- زرزار العياشي، سفيان بوعطيط(2013)، **الجامعة والبحث العلمي من أجل التنمية**، سلسلة الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص 97- 107.

4- محمد مزيان(2006)، **مبادئ في البحث النفسي والتربوي**، دار الغرب للنشر والتوزيع(وهران)، ص ص 17-18.

5- صالحي صالح، زواوي موسى(1999)، **دور الجامعة والبحث العلمي في تنمية بلدان المغرب العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت)، الطبعة الثانية، ص 401- 420، ص 405.

6- رضا محمد القذافي(2010)، **علم النفس العام**، المكتب الجامعي الحديث(الإسكندرية)، ص 9-10.

7- محمد مزيان، المرجع السابق، ص ص 21-22.

8- رضا محمد القذافي ، المرجع السابق، ص ص15-16.

يوسف عمران، النوي أمينة، **التشخيص النفسي بين قصور التكوين وآفاق الممارسة**، مجلة إسهامات للبحوث والدر.